ACHR

بيان عاجل:

على السلطات اللبنانية التعاون في منع الإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من النظام السوري السابق

19 كانون الأول/ ديسمبر 2024

مضى إحدى عشر يومًا على الهجوم الذي شنته قوات المعارضة السورية المسلحة والذي استمر لمدة أسبوعين وأودى إلى سقوط النظام السوري. لم ينتظر اللاجئون السوريون كثيرًا حتى عاد آلاف منهم من لبنان ودول الجوار عبر المعابر النظامية وغير النظامية على الرغم من التحديات المادية والأمنية الكبيرة التي قد تواجههم في سوريا، بينما فرّ العديد من الضباط والمسؤولين السوريين في النظام السابق عبر المعابر ذاتها إلى لبنان. يؤكد مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) على ضرورة تعاون السلطات اللبنانية وإبداء التعاون على عدم المتهمين بجرائم الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان بحق المدنيين في سوريا والمطلوبين دوليًا من الفرار عبر لبنان والحرص على عدم إفلاتهم من المحاسبة خلال الفترة الانتقالية الحالية.

بالإضافة إلى جرائم الحرب الموثقة جيدًا منذ عام 2011، ظهرت انتهاكات خطيرة جديدة لحقوق الإنسان إلى العلن بعد الثامن من كانون الأول/ديسمبر 2024. وتشمل هذه الانتهاكات اكتشاف العديد من المقابر الجماعية في المناطق التي كان يسيطر عليها النظام، وأدلة على التعذيب الممنهج والإعدامات الجماعية التي طالت آلاف المدنيين. كما أدى إطلاق سراح آلاف المعتقلين من السجون بعد سيطرة قوات المعارضة على مدن رئيسية، إلى كشف حجم الانتهاكات، حيث تعرّض العديد المعتقلين للإخفاء القسري والاحتجاز غير القانوني والتعذيب لسنوات. وتؤكد التقارير وفاة عشرات الآلاف من السوريين الذين اعتقلهم نظام الأسد وحلفاءه منذ بداية الثورة في عام 2011، بمن فيهم المحتجزون في سجن صيدنايا سيئ الصيت.

تم اتهام مسؤولي نظام الأسد بتعذيب وقتل الغالبية العظمى من ضحايا الحرب، بما في ذلك أكثر من 10 آلاف امرأة في سجن صيدنايا وحده حسب ما جاء في بيانات نُشرت على موقع زمان الوصل.[1] كما يتحمل النظام مسؤولية التهجير القسري الداخلي والخارجي لأكثر من 13 مليون سوري،[2] والقصف العشوائي الممنهج على المناطق السكنية في جميع أنحاء سوريا، إلى جانب العديد من الانتهاكات الجسيمة الأخرى.

في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر، رصد فريق مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) العديد من المركبات الفاخرة ذات اللوحات السورية، إلى جانب عشرات العائلات السورية، وهي تدخل إلى لبنان عبر المعابر الرسمية وغير الرسمية. هناك مخاوف جدّية من أن هذه المركبات تعود لمسؤولين سوريين فرّوا من البلاد عقب انهيار النظام، وقد يستخدمون مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت كنقطة عبور إلى وجهات مثل إيران وروسيا والإمارات العربية المتحدة وأماكن أخرى لتجنب المحاسبة. وتشير التقارير إلى أن عدة مسؤولين خاضعين لعقوبات من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بما في ذلك بثينة شعبان وعلي مملوك،[3] الذي يُعتقد أنهم دخلوا إلى لبنان. كما أن العديد من المسؤولين رفيعي المستوى يُعتقد أنهم يختبئون في لبنان تحت حماية حليفهم حزب الله.[4]

يشدّد مركز وصول لحقوق الإنسان، على أن السلطات اللبنانية يجب ألا تكون شريكة في جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان، وعليها التعاون في تسليم جميع المسؤولين السوريين، وقادة الجماعات المسلحة غير النظامية، إلى السلطات السورية الجديدة لضمان محاسبتهم، بغض النظر عن شكل الحكم المستقبلي، من منطلق الحق في العدالة. ويجب تقديم جميع المسؤولين العسكريين والأمنيين المتهمين بارتكاب الجرائم والانتهاكات ضد السوريين إلى المحاكم لضمان منع الإفلات من العقاب تحقيق العدالة الانتقالية وتعويض عائلات الضحايا.

1-https://leaks.zamanalwsl.net/10kwomen.php
2-https://reporting.unhcr.org/operational/situations/syria-situation
3-https://www.abc.net.au/news/202413-12-/assad-regime-officials-reportedly-hiding-in-luxury-beirut-hotels/104716348
4-https://www.newarab.com/news/top-assad-regime-officials-fleeing-luxury-lebanon-hotels